

إحاطة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن

جلسة مجلس الأمن المفتوحة

30 أيار / مايو 2017

السيد الرئيس،

شكراً لاعطائي الفرصة لاطلاع مجلس الأمن على أبرز تطورات الملف اليمني.

يستمر العنف في اليمن على عدة أصعدة وتستمر معه معاناة الشعب اليمني. تتركز الأعمال القتالية على الساحل الغربي لمحافظة تعز حيث تحاول القوات التابعة للحكومة الوطنية التقدم في الذباب والمخا باتجاه ميناء الحديدة وداخل مدينة تعز. وقد أكدت مجموعة من المؤسسات الإنسانية بعد جولة تقديرية لها في أوائل شهر نيسان / أبريل أن ذوباب شبه خالية بسبب دمار البنية التحتية والتخوف من الألغام الأرضية القابلة للانفجار أما في المخا فيقدر أن 40% من المنازل والبنى التحتية تهدمت بسبب الحرب.

كما أن العنف مستمر في محافظة حجة والمنطقة الحدودية بين اليمن والمملكة العربية السعودية. وقد عرفت تعز ارتفاعاً في حدة العنف في الفترة الأخيرة خاصة بين 21 و 23 أيار / مايو بسبب قصف القوات الموالية لأنصار الله وعلي عبد الله صالح مما أدى إلى وفاة وجرح عشرات اليمنيين وتدمير البنى التحتية. وفي هذا السياق نعيد ونكرر أن قصف المناطق المدنية والبنى التحتية يعتبر خرقاً أساسياً للقانون الإنساني الدولي.

كما أن الغارات الجوية أصابت أيضاً مناطق أخرى عديدة في اليمن. ففي 29 آذار / مارس، أودت غارة جوية في محافظة صعدة بحياة 12 مدني ومن بينهم أطفال وكذلك تم إطلاق صواريخ بالستية على الأراضي السعودية. إن تواصل العمليات القتالية يؤدي إلى ازدياد في تسليح لشعب اليمني، تكاثر الأسلحة وانتشار أوسع للألغام الأرضية.

إن ما رأينا من صور ومشاهد مفجعة من الساحل الغربي ومناطق أخرى من البلاد هو دليل اضافي كيف تستنزف هذه الحرب العباد والبلاد فقضى على حياتهم وأرزاهم والبني التحتية. لا بد أن تتتبه الأطراف لخطورة الوضع وأن تعمل معاً للتوصل إلى حل سلمي يحد من تفاقم الأزمة السياسية والانسانية. وفي هذا الصدد، أنا لن أخفى عن أعضاء هذا المجلس الموقر أن رفض كل طرف تقبل الطرف الآخر وتقديم التنازلات أو حتى التباحث بها يبعدنا أكثر فأكثر عن الحل الشامل الذي نسعى إليه، فيما يبقى المواطن اليمني ضحية نزاع لا حول له فيه ولا قوة.

السيد الرئيس،

مع بداية شهر رمضان المبارك، نذكر أن هناك سبعة ملايين يمني ويمنية مهددون بخطر المجاعة إن لم تتوقف الحرب. رب العينيين غير قادرون على شراء المواد الغذائية الأساسية. نصف المجتمع اليمني لا يحصل على مياه صالحة للشرب، أو على أبسط مستلزمات التعقيم والنظافة وهذا يساهم بانتشار الأمراض المعدية. فانتشار داء الكوليرا مؤخراً أدى إلى ما يزيد عن 500 حالة وفاة وأكثر من 60,000 آخر يشتبه

اصابتهم بعذوى الكولييرا في 19 محافظة. ولا شك أن تراجع الخدمات الصحية ساهم في الانتشار السريع لهذا المرض. وفي الحديث عن القطاع الصحي، ان أقل من نصف المراكز الاستشفائية لا يزال قادراً على العمل بالإضافة لندرة أدوية السكري وارتفاع ضغط الدم والسرطان وغيرها من الأمراض المستعصية. وكما أكدت منظمة الصحة العالمية، فإن اليمنيين لا يموتون فقط من الحرب المستمرة، إنما هم يموتون أيضاً بسبب انعكاساتها. فان نقص السيولة النقدية وانقطاع مصادر رزقهم يمنعهم من الحصول على الخدمات الصحية التي هم بحاجة إليها.

السيد الرئيس،

لقد تمكنا حتى الآن من منع عملية عسكرية على الحديدة. ان امتداد القتال الى المدينة، لو حصل، لأدى الى خسائر لا تحصى في الأرواح والبنى التحتية والى منع دخول الأدوية والمواد الأساسية عبر ميناء المدينة. ولا شك أن لذلك وحده نتائج وخيمة تزيد من معاناة اليمنيين.

فقد كنت بغایة الوضوح خلال لقاءاتي مع الحكومة اليمنية والقيادات السياسية في صنعاء اذ حثّت الجميع على التوصل إلى تسوية للوضع في الحديدة. ومن المؤسف أن الوفد المفاوض لأنصار الله والمؤتمر الشعبي العام لم يحضر للتباحث بتفاصيل هذا الحل التفاوضي الذي يشتمل على ركائز أمنية واقتصادية وانسانية تسمح باستغلال المرفأ لإدخال المواد الإنسانية والمنتجات التجارية على أن تستعمل الإيرادات الجمركية والضردية لتمويل الرواتب والخدمات الأساسية بدل استغلالها للحرب أو للمنافع الشخصية. فلا شك أن هذا اتفاق يضمن أمن سكان الحديدة كما يضمن استمرار حصول اليمنيين على المواد الأساسية والسلع التجارية بالإضافة إلى أنه سوف يسهل دفع الرواتب.

ان المقترن الذي تقدمت به لتجنب الاشتباكات العسكرية في الحديدة يجب التفاوض عليه بموازاة اتفاق آخر يضمن دفع الرواتب لكل موظفي الدولة في كافة المناطق اليمنية. ان عدم الحصول على الرواتب يؤدي لازدياد نسبة الفقر المدقع وووهد هكذا اتفاق يضع تدابير محددة لوضع كل واردات الدولة المالية، سواء تم تحصيلها في صنعاء أو الحديدة أو أي مكان آخر، لدفع الرواتب والمحافظة على سير الخدمات الحكومية في كل المناطق. وأنا هنا أوجه الدعوة مرة أخرى لجميع الأطراف للتباحث في هذا الاقتراح وبدون أي تأخير. وفي هذا السياق، أعيد وأكرر أن دفع الرواتب لن يكون ممكنا إلا بالاتفاق بين الفرقاء اليمنيين وهذا يتطلب تعالينا جدياً وبناء بدل وضع اللوم على الأمم المتحدة.

وفي موازاة جهودنا للحد من النزاع، نحن نعمل أيضاً على المحافظة على المنظمات والبرامج التي تخدم اليمنيين اليوم وفي المستقبل. ولا بد من شكر البنك الدولي والمملكة العربية السعودية على تنظيم مؤتمر لمناقشة الاجراءات الضرورية لدعم مؤسسات الدولة والاقتصاد اليمني لتمكينه من التعافي والعمل على إعادة البناء في المستقبل القريب. وفي هذا السياق، أحياي جهود البنك الدولي، صندوق الأمم المتحدة للطفولة والهيئات اليمنية المحلية على إعادة احياء نظام المساعدة النقدية المباشرة للعائلات الأكثر عوزاً من خلال آليات موجودة أصلاً لشبكات الأمان الاجتماعية. ان هذه الآليات ستتساهم بتقوية القدرة الشرائية وتحمي آلاف الأطفال من خطر سوء التغذية.

ان المستوردين التجاريين يعانون حالياً من نقص التمويل اللازم للتمكن من متابعة عملهم وتأمين المواد الأساسية. وأنا أرجح بالجهود الرامية لإنشاء آلية تمويل تجارية تؤمن للمستوردين التجاريين الحصول على

العملة الصعبة التي هم بحاجة إليها لإتمام عملهم. ومن شأن ذلك تسهيل توافر جميع المواد الأساسية في الأسواق اليمنية حالياً ويساهم في مرحلة التعافي الاقتصادي في المراحل اللاحقة. وهذا النشاط ما هو إلا جزء محدود من التعاون الوثيق بين البنك الدولي والأمم المتحدة وهو يعتبر سابقة بحد ذاتها من حيث سعة شموله وسرعة المباشرة في تفديه. أنا كلي أمل أن تساهم هذه المبادرات في تحسين الوضع الإنساني العام في اليمن وتتساعد على التعافي بشكل أسرع مع انتهاء الحرب.

ومن المؤسف أن أفق التعافي الاقتصادي والاستقرار ليست بقريبة حالياً، خاصة وأن اليمن لا يزال أرضاً خصبة للجماعات المتطرفة حيث أن عمليات القاعدة في شبه الجزيرة العربية تستمر في عدة محافظات ومنها شبوة وحضرموت وعدن والضالع ومأرب. ان غياب الأمن والاستقرار يجعل من اليمن ملذاً آمناً لهذه الجماعات ووحدة السلام الدائم سوف يغير هذه المعادلة.

السيد الرئيس،

أود أن أعبر عن قلقى الشديد بسبب التقارير الواردة من اليمن عن أعمال لقمع الإعلاميين والناشطين الحقوقيين والمجتمع المدني وقد وصل الأمر في بعض الأحيان إلى التحرش، الضرب، والاعتقال القسري والمحاكمات العشوائية. فقد أصدرت محكمة تابعة لأنصار الله والمؤتمر الشعبي العام في 12 نيسان / أبريل حكم اعدام بحق الصحفي يحيى عبد الرحيم الجبيحي، كما تتلقى جماعة البهائيين تهديدات متزايدة وتتعرض للتوفيق والمداهمة. على الأطراف الالتزام بواجباتهم واحترام المجتمع المدني والسامح لهم بمتابعة عملهم دون أي تمييز ودون التعرض لأي نوع من أنواع الضغط أو التخويف أو التهديد. كما يجب السماح للأقليات الدينية أن تعيش من دون خوف أو اضطهاد.

ومن الضروري الاضاءة على الجهد الجبار والأساسي الذي تقوم به السيدات اليمنيات للمساهمة في حل النزاع ووضع توجه نحو السلام المستديم والمصالحة الوطنية بالرغم من الجو السياسي المشحون بالعنف في البلاد والذي يؤثر على سلامتها. خلال زيارتي الأخيرة إلى صنعاء، سرت بقاء سيدات من التوافق النسائي اليمني للأمن والسلام والذي هو على تعاون دائم مع مكتبي، ويضم سيدات من مختلف الأحزاب السياسية بالإضافة إلى ممثلات عن المجتمع المدني. إن هذه الاجتماعات التي دعت إليها منظمة الأمم المتحدة للمرأة ركزت على أمور هي في صلب معاناة المواطنين ومنها الأزمة الاقتصادية، دعم مسار التوصل إلى حل سلمي بالإضافة إلى تقادم هجوم عسكري على الحديدة. وكذلك تطرقت السيدات إلى آليات لتفعيل دور المرأة في محادثات السلام وفي تطبيق قرار مجلس الأمن 1325. إن السيدات اليمنيات والمجتمع المدني والقادة السياسيين يجتمعون بشكل دوري للباحثة بمسار السلام ومستقبل البلاد. وفي هذا السياق، أحياي جهود دولة ألمانيا ومنظمة برغوف لاستضافة هذه الفعاليات لمساعدة اليمنيين على التوافق على توجه سلمي يمهد لمرحلة جديدة ترضي طموح الشعب اليمني.

السيد الرئيس،

خلال الشهرين الماضيين، مطالبات المحافظات الجنوبية بالحكم الذاتي أصبحت أكثر الحاحاً. وذلك يزيد أيضاً من ضرورة التوصل إلى اتفاق سلام حتى يتمكن اليمنيون من الدخول في محادثات معمقة والعمل على

الدستور والاتفاق على آلية عمل لعلاج الشرخ الداخلي الذي حصل في السابق وتضع أساساً بناءً للتعامل مع مخاوف الجميع كما التحضير لانتخابات جديدة تسمح للقيادة السياسية بوضع البلاد على مسار التعافي والازدهار.

ان هذه الحرب قد أرهقت جميع اليمنيين وأثقلت كاهلهم. فلقائي في صنعاء مع مجموعة من الشباب اليمني الناشط أكد لي مرة أخرى قوة وصلابة هذا الشعب العريق وسعيه للانتقال السلمي. فقد تباحثنا في التحديات السياسية والأمنية التي تواجه البلاد بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية وتفشي داء الكوليرا. وقد تقدم الشبان والشابات بأفكار عملية تتعلق بضرورة إعادة فتح مطار صنعاء الدولي للطيران المدني ودفع الرواتب وكيفية التعامل مع الأزمة الإنسانية والصحية ودعم مسار السلام. ان مطالبات الشبان والشابات محققة، منطقية واقترناتهن ملهمة وعملية.

ان اتفاق الحديدة والرواتب كان من المفترض أن يكون الخطوة الأولى باتجاه وقف شامل للأعمال القتالية ومبشرة محادثات السلام الا أن حتى هذه المحادثات الأولية فرض عليها التعثر وكان هناك من لا يريد لها أن تجري أصلا.

كما أنه من غير الممكن التغاضي عن حادث استهداف موكب الأمم المتحدة الذي أفلني من المطار عند وصولي إلى صنعاء في 22 أيار / مايو وأنذكر جميع الأطراف أن أمن وسلامة فريق عمل الأمم المتحدة يقع ضمن مسؤولية السلطات المحلية ومن الضروري التحقيق في الحادث الخطير لتحديد المسؤوليات وتجنب تكراره. إلا أن ما حصل، وبالرغم من خطورته، يزيدني اصراراً وعزماً على المضي قدماً وتكثيف الجهد للتوصل إلى حل سلمي شامل يضمن الأمن والاستقرار للشعب اليمني.

أطلب من هذا المجلس الموقر حث الأطراف على التعاون المباشر مع الأمم المتحدة للباحث حول كيفية إنهاء النزاع ووقف هدر الدماء وعدم تعريض المواطنين للمجاعة والأمراض. ان الأزمة الإنسانية وشبح المجاعة هنا من صنع الإنسان وكان من الممكن تفاديهما بينما لا يزال أطراف النزاع آخذين بالبلاد إلى الهاوية وغير مكتفين بآلاف المواطنين الذين يخسرون حياتهم علماً أن وحدة الصدف في المجتمع الدولي لمسار الأمم المتحدة للسلام ساهمت في توضيح الرؤيا للمرحلة المقبلة في التاريخ اليمني.

وفي الختام، أود أن نتذكر معاً آلاف اليمنيين واليمنيات الذين خسروا حياتهم من دون أي سبب أو ذنب، أبرياء دفعوا فاتورة حرب الزعماء من أرواحهم. كما نتذكر ملايين اليمنيين الذين يتعرضون للموت في كل لحظة، موت من قبلة أو رصاصة، موت من الجوع أو من سوء التغذية، باختصار موت من مسببات ممكן تفاديهما. كفى نزاعات على السلطة ول يكن النزاع من أجل اليمن وبناء وطن حقوق أبنائه محترمة ومحفوظة واقتصاده مستقر ومؤسساته الحكومية فعالة، وطن لليمنيين، كل اليمنيين، كما يستحقه اليمنيون.